واقع التحول الهيكلي في العراق وإمكانات الإصلاح المستقبلية

م. د. اسامة نزار جبار [1] م. د. احمد عباس عبد الحسين [2] م. د. علي حمزة جياد [3]
osamahn.alhadad@uokufa.edu.iq ahmeda.alsafi@uokufa.edu.iq alih.alhajame@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة–كلية الإدارة والاقتصاد [1، 2، 3]

تاريخ الاستلام 2025/11/11 تاريخ القبول 2025/12/8 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع التحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000–2023)، وتحديد مسارات الإصلاح المستقبلية في إطار الفكر الاقتصادي المعاصر؛ لأن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، أبرزها هيمنة القطاع النفطي، وضعف التنويع الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب دراسة التحول الهيكلي للاقتصاد العراقي، بالتركيز على هيكل الناتج الكلي، وهيكل العمل الكلي، وهيكل التجارة الخارجية، والهيكل السكاني، ومن ثم تبني رؤية إصلاحية متكاملة، وقد أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، عن طريق دراسة مؤشرات التحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي، والمنهج الاستنباطي عن طريقة تحديد قواعد عامة للإصلاح في ضوء الفكر الاقتصادي التنموي، ومن أبرز نتائج البحث، أتضح بأنَّ نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت ذات مستويات جيدة، أما مؤشرات القيمة المضافة للقطاعي الزراعة والخدمات، ونسبة انتاجية العمل في القطاعي الزراعة والخدمات، ونسبة مساهمة الاستثمار الاجمالي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة مساهمة الصادرات الزراعية والصناعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ذات مستويات متدنية، ويعزى هذا الأمر إلى هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد، وإن انماط النمو الاقتصادي التي شهدها العراق في السنوات السابقة؛ جاءت بسبب نمو القطاع النفطي على حساب معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية، لذا فأن هنالك ضرورة ملحة لتهيئة الارضية المناسبة لإصلاح التحول الهيكلي في العراق، وتحديد حزمة اصلاحات مقترحة مثل: تنويع القاعدة الانتاجية، الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى داخل البلد، وتنويع الصادرات.

الكلمات المفتاحية: القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، انتاجية العمالة في القطاعات الاقتصادية، الاستثمار الاجمالي.

مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 2، 2025

The Reality of Structural Transformation in Iraq and The Potential for Future Reform

Dr. Osamah Nazar Jabar[1] Dr. Ahmed Abbas Abdalhussein [2] Dr. Ali Hamzah Chyad[3]

University of Kufa -College of Administration and Economics[1, 2, 3]

Abstract:

This research aims to study the reality of structural transformation in the Iraqi economy for the period (2000-2023), and to identify future reform paths within the framework of contemporary economic thought; Because the Iraqi economy suffers from deep structural imbalances, most notably the dominance of the oil sector and the weakness of economic diversification, this requires studying the structural transformation of the Iraqi economy, focusing on the structure of total output, the structure of total labor, the structure of foreign trade, and the population structure, and then adopting an integrated reform vision. The research relied on the inductive method, by studying the indicators of structural transformation in the Iraqi economy, and the deductive method by identifying general rules for reform in light of developmental economic thought. Among the most prominent results of the research, it became clear that the percentage of final consumption's contribution to the formation of the Gross Domestic Product (GDP) was at good levels, while the indicators of value added for the agriculture and services sectors, the percentage of labor productivity in the agriculture and services sectors, the percentage of total investment's contribution to the formation of the GDP, and the percentage of the contribution of agricultural, industrial, and service exports to the Gross Domestic Product (GDP) were at low levels. This is attributed to the dominance of the oil sector over the economy, and the economic growth patterns that Iraq witnessed in previous years. This came about because of the growth of the oil sector at the expense of growth rates in the productive sectors. Therefore, there is an urgent need to prepare the appropriate ground for structural reform in Iraq, and to identify a package of proposed reforms such as: diversifying the production base, innovation and transfer of technology into the country, and diversifying exports.

Keywords: Value Added of Economic Sectors, Labor Productivity in Economic Sectors, Total Investment.

المقدمة

يعد موضوع التحول الهيكلي من القضايا الرئيسة للمهتمين بدراسة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وذلك للوقوف على مستويات التطور الاقتصادي للدول على اختلافها، فضلاً عن التغيرات الحاصلة في هياكلها الاقتصادية، وتبرز أهمية ذلك في الدول النامية التي كانت قد بدأت بخطوات متواضعة لتحقيق مستويات متسارعة من النمو والتنمية الاقتصادية، وسيما مع ما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من تسارع في وتائر تطوره على الصعد الاقتصادية كافة، مما جعل من التخطيط الاستراتيجي للتنمية ضرورة قصوى.

أولاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ضرورة بناء رؤية اقتصادية متكاملة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق، ولاسيما أنَّ البلد يمتلك امكانات كبيرة، يمكن أن يرتكز عليها الاصلاح المستقبلي، ويتجاوز التخلف الهيكلي القائم، فضلاً عن مواجهة أخطار التقلب المستمر في أسعار النفط، وتذبذب دخل الدولة وانفاقها العام، والذي يؤثر بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

أ- تشخيص واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي عن طريق تحليل تطور مؤشرات القيمة المضافة، إنتاجية العمل، الاستثمار، الاستهلاك، والهيكل التصديري للقطاعات غير النفطية (زراعة، صناعة، خدمات) للمدة (2000-2023).

ب- تحليل العوامل الهيكلية والمؤسسية التي أعاقت عملية التحول الهيكلي المنشود في العراق.

ت- تقديم رؤية اصلاحية متكاملة ومحددة، تشمل سياسات وإجراءات عملية قابلة للتطبيق، لدفع عملية التحول الهيكلي وتعزيز دور القطاعات الانتاجية والخدمية غير النفطية في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي حاد ومزمن، تتجلى مظاهره في هيمنة شبه كاملة للقطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة والصادرات، مما يجعله اقتصاداً ريعياً

أحادي الجانب شديد التأثر بتقلبات أسواق النفط، وقد أدى هذا الاعتماد إلى ضمور القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) والخدمية غير النفطية، وتراجع مساهمتها في الناتج والتشغيل، مما يشكل تهديداً للاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الأجل الطويل، وعليه، تبرز مشكلة البحث من السؤال الرئيسي: كيف يمكن تحقيق تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد العراقي يقلل من الاعتماد على النفط ويؤسس لاقتصاد متنوع ومستدام؟

رابعاً: فرضية البحث:

يفترض البحث أن تحقيق تحول هيكلي ناجح في الاقتصاد العراقي، يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي ورفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي والعمالة، هو أمر ممكن، بيد أن هذا التحول مشروط بتحقيق شروط أساسية، أهمها:

أ- توفر إرادة سياسية حقيقية وإصلاح مؤسسي، يضمن الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

ب-تبني استراتيجية تنموية شاملة طويلة الأمد، تستثمر العوائد النفطية بشكل منتج في تطوير البنى التحية ورأس المال البشري والقطاعات الواعدة.

خامساً: منهجية البحث:

ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث وتحقيق الفرضية المقترحة للبحث، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بأسلوبي الوصف والتحليل، فهو يصف ويحلل البيانات التاريخية ويستقرأ الواقع الاقتصادي وفي ضوء ذلك يتم اختيار السياسات المناسبة التي تمهد لاختيار الاصلاحات المثلى لمعالجة المشكلة المطروحة.

سادساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على المطالب الآتية :

المبحث الأول:- الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الهيكلي

المبحث الثاني:- مؤشرات قياس التحول الهيكلي في العراق للمدة (2000-2023)

المبحث الثالث:- امكانات الاصلاح المستقبلية: رؤى في إطار الفكر الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الهيكلي

اولاً: مفهوم التحول الهيكلي:

إنَّ أصل كلمة (هيكل) مشتقة من (structure) من الفعل (strure)، ويعني بها "نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول في أحداها أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى"، أما التحول الهيكلي فيقصد به "التغيير في الأهمية النسبية بين مكونات هيكل الاقتصادي التي تصاحب التنمية الاقتصادية جراء عملية التحول الاقتصادي من اقتصاد بسيط نحو اقتصاد متطور"[(1)].

يُعد التحول الهيكلي سمة مميزة لعملية التنمية الاقتصادية؛ إذ يمكن اعتباره السبب والنتيجة للنمو الاقتصادي. وتتضمن عملية التحول الهيكلي أربع عمليات مترابطة ومتواصلة، وهي انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وعملية التحضر السريعة، فضلاً عن ظهور اقتصاد صناعيٍ وخدميٍ حديث، ناهيك عن التحول الديموغرافي من معدلات عالية للمواليد والوفيات في المناطق الريفية إلى معدلات منخفضة للمواليد والوفيات في المناطق الحضرية [(2)]. يُعرف التحول الهيكلي بأنه "انتقال الاقتصاد القومي من الأنشطة أو (القطاعات) ذات الانتاجية المنخفضة المكثفة للعمل إلى الانشطة ذات الانتاجية المرتفعة المكثفة للمهارة، بمعنى زيادة الانتاجية في القطاع الحديث وتحديداً الصناعة والخدمات"[(3)]. وكذلك يُعرف التحول الهيكلي بأنه "زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الانتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الانتاج، فضلاً عن الانتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدات التعليم وتوقع الحياة بالتواريخ مع زيادة دخول الأفراد للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة"[(4)]. ويُعرف التحول الهيكلي بأنه "التغيير في الأهمية النسبية بين مكونات الاقتصادي التي تصاحب التنمية الاقتصادية جراء عملية التحول الاقتصادي من اقتصاد بسيط نحو اقتصاد متطور"[(5)].

وهكذا يظهر بأنَّ التحول الهيكلي يعني عملية تغيير في مكونات وهيكل الاقتصاد، بما يؤدي إلى تغيير نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية، والتركيز على رفع مساهمة الصناعة، وتراكم رأس المال والخدمات، بما يسهم في التأثير في التوظيف، وأنماط الاستثمار والاستهلاك، والدخل الكلي.

ثانياً: نظريات التحول الهيكلي:

ظهرت نظرية التحول الهيكلي في مدة السبعينيات من القرن العشرين، وقد جاءت هذه النظرية بنماذجها المختلفة؛ لتركز على الآلية التي تتحول بها الاقتصادات النامية في هياكلها المتخلفة في قطاعها التقليدي الزراعي، لتصبح أكثر تطوراً في الاقتصادات المتقدمة في قطاعها الصناعي والخدمي[6].

1- نظرية آرثر لويس:

يُعد آرثر لويس من الرواد في فكرة التحول الهيكلي من خلال نظريته المعروفة " الاقتصاد الثاني" أو " ذو القطاعين" لعام 1954؛ اذ افترض وجود قطاعين رئيسين في الدول النامية بشكل عام، أحدهما زراعي ريفي ضعيف الإنتاجية، مع فائض في العمالة، والأخر حديث صناعي متقدم ذو انتاجية مرتفعة، وركز لويس على الاستثمار في القطاع الحديث الذي يمتلك هامش ربح مرتفع نسبياً، مفترضاً أنَّ الارباح سيعاد استثمارها في القطاع ذاته، من قبل الرأسماليين، مما يسهم في إيجاد فرص للعمل ويجذب العمالة الفائضة من القطاع التقليدي الزراعي، محققاً زيادة في الانتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني، وبذلك اعطى لويس أهمية للتراكم الرأسمالي خلال العملية التنموية، ولخصها بالانتقال من ادخار نسبته (5%) من الناتج القومي إلى (15%)[7].

2- نظرية نيكولاس كالدور:

تنص نظرية نيكولاس كالدور على وجود علاقة ايجابية وقوية بين الانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية، والنمو الاقتصادي، وأعتبر نيكولاس كالدور أنَّ الصناعة التحويلية عنصراً مركزياً في عملية التحول الهيكلي؛ إذ يوجد اتفاق على وجود ارتباط بين مستوى الدخل المرتفع وحصة الموارد المخصصة للصناعة التحويلية، فضلاً عن ارتباط النمو المتسارع بتحولات هيكلية باتجاه الصناعة.

3- نظرية كوزنتز:

يُعد كوزنتز رائد الدراسات الكلية التطبيقية حول مصادر النمو الاقتصادي على الأجل الطويل؛ اذ اعتبر أنَّ التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي المعاصر، وأفترض أنَّ عوامل الخصائص المشتركة بين الدول، والعوامل الانتقالية مثل: استخدام التقنية الحديثة في الانتاج، والتشابه في رغبات آمال البشر وآلية التفاعل بين الدول، ستزيد من احتمال حدوث نمو اقتصادي متشابه بين

الدول من حيث المراحل. ومن أهم نتائج كوزنتز التركيز على التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو، وانتقال العمالة بالاتجاه نفسه[8].

4- نظرية شنري وسيركوين:

تعد اسهامات (شنري وسيركوين) من الأعمال الرائدة في تأسيس منهجية التغير الهيكلي، وهي منهجية تعتمد على تقدير دوال لمتغيرات التحول الهيكلي على متوسط دخل الفرد الحقيقي وحجم السكان والزمن؛ اذ يعكس متوسط دخل الفرد الحقيقي المرحلة التنموية، ويقيس حجم السكان حجم السوق ، أما الزمن فيعكس اتجاه التحول ، وعلى هذا الأساس، فإنَّ هذه المنهجية ومخرجات نموذجها القياسي تستخدم في تقييم وتحليل الأداء التنموي، وتساعد في الوقت نفسه على فهم المرحلة التنموية التي بلغها الاقتصاد المعني بالبحث واتجاهات التطور الزمني لمختلف الهياكل الانتاجية، ويقود ذلك إلى بلورة وصياغة استراتيجيات تنموية طويلة الاجل يمكن معها إحداث طفرات تنموية يعتد بها[9].

واعتبر شينيري أنَّ الادخار (التراكم) مهم، ولكنه ليس كافياً للنمو الاقتصادي، وأكد على أهمية رأس المال المادي والبشري، فضلاً عن التغيرات المرافقة في الهيكل الاقتصادي، وأكد كذلك على أثر القيود المحلية (أي الموارد المحلية ورأس المال والمؤسسات) والدولية (توفير التقنيات وحرية التجارة ورأس المال الأجنبي) على التنمية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها أنه إثناء التقدم في العملية التنموية يتم الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، ويتم تراكم منتظم لرأس المال المادي والبشري، وتتغير أنماط الطلب من السلع الغذائية والحاجات الأساسية إلى السلع المصنعة والخدمات، ويرافق ذلك نمو المدن على حساب الريف، وتراجع حجم العائلة ومعدل نمو السكان، أما استنتاجه الرئيسِ فيتلخص بأنَّ هناك اختلافاً بين الدول، فلكل دولة خصوصيتها، إلا أنه تبقى خصائص مشتركة في عملية التنمية والاستراتيجيات التنموية للدول النامية[10].

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التحول الهيكلي في العراق للمدة (2000-2023)

يعد قياس مؤشرات التحول الهيكلي مهماً، كونه يُمكن صانعي القرار من اتخاذ قراراتهم بصورة أكثر دقة، فضلاً عن إمكانية المتابعة الدورية لجهود الدولة الرامية لتنفيذ التحول الهيكلي في قطاعاتها الإنتاجية. وهناك أربع مؤشرات يمكن اعتمادها لتحديد قياس التحول الهيكلي وأهميته في الاقتصاد العراقي وعلى النحو الآتي:

أولاً: القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعبر عن قيمة ما أضافته الوحدة الاقتصادية على المواد الأولية والخدمات التي استخدمتها، والمحولة إليها من المؤسسات والأنشطة الأخرى لتزيد قيمتها[11]. ويتضح من الجدول (1) أنّ نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعة في تكوين الـGDP تفوق نسبة مساهمة كل من القيمة المضافة للقطاعي الزراعة والخدمات في تكوين الـGDP للمدة (2000–2023)؛ إذ نلاحظ أنه في عام 2000 سجلت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية حوالي (4.63%، 84.80%، 10.86%) على التوالي.

ويختلف الحال خلال المدة (2001–2009)؛ إذ شهدت ارتفاعاً طفيفاً في نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعة في تكوين الـ GDP؛ إذ تراوحت النسبة ما بين (3.85%–8.56%)، وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (5.23%) عام 2009، ويُعزى ذلك إلى المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي والتي تتمثل بشحة المياه وارتفاع ملوحة الاراضي الزراعية؛ نتيجة تدهور شبكات الري، والبزل عبر عقود من الزمن، فضلاً عن ذلك انتشار الأمراض والأوبئة، وأيضاً عدم استخدام التقنيات الحديثة، ناهيك عن التوجه الجاد من لدى الحكومة نحو اصلاح الواقع الزراعي بشقية النباتي والحيواني نحو زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير والرز[12]، في حين انخفضت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعة في تكوين الـ GDP من (77.42%) عام 2001 إلى (51.99%) عام 2009، ويعود ذلك بالدرجة الاساس إلى تدهور الوضع الامني وما تعرضت له القاعدة الصناعية في العراق إلى اعمال التخريب، فضلاً عن غلق بعض المصانع لعدم توافر كل من (المواد الاولية وقطع الغيار)، ناهيك عن انقطاعات التيار الكهربائي، أما نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخدمات في تكوين الـ GDP ، فقد شهدت المدة (2001– 2009) ارتفاعاً كبيراً من (16.08%) عام 2001 إلى (43.54%) عام 2009، ويعزى ذلك الارتفاع إلى دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية[13].

أما المدة (2010–2023) فقد شهدت انخفاضاً في نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعة في تكوين الـ GDP من (5.16%) عام 2010 إلى (3.11%) عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى قلة تساقط الأمطار خلال الموسم، وتقلص المياه السطحية القادمة من دول الجوار فضلاً عن سياسة الإغراق التي تنتهجها دول الجوار، وهو ما يسهم في ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، ناهيك عن ضعف توفير الأسمدة من وزارة الزراعة الناجم عن ضعف المخصصات المالية لهذه الوزارة[14]، أما نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعة في تكوين الـ GDP فقد شهدت المدة (2010–2023) ارتفاعاً؛ إذ تراوحت النسبة ما بين (39.90%– 65.27%)، وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (53.96%) عام 2023، ويعود ذلك إلى افتتاح وتشغيل عدة مصانع منها مصنع تدوير الاطارات المستهلكة في الديوانية ومعامل المنتجات الإسفلت في محافظات ديالى وكركوك وميسان ونينوى، فضلاً عن إنشاء وحدة ريادية لإنتاج المعقمات ونصب وحدة إنتاج حامض الهيدروكلوريك النقي عالي التركيز وصيانة مصنع حامض الكبريتيك وتأهيله، ناهيك عن إعادة إعمار معامل تخص الشركة العامة للإسمنت العراقية، أو تأهيلها، أو تسليمها وتشغيلها[15]، أما نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخدمات في تكوين الـ GDP بلغت عام 2010 (39.69%)، في حين حققت أعلى نسبة عام 2020 بلغت (54.82%)، ويعود ذلك إلى تعزيز الاستثمارات في قطاع الصحة لمواجهة جائحة (كوفيد– 19)، فضلاً عن ظهور التكنولوجيا والخدمات الرقمية بشكل كبير، بينما بلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخدمات في تكوين الـ GDP عام 2023 حوالي (43.67%).

الجدول (1) القيمة المضافة الاجمالية للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000–2023)

السنوات (1)	القيمة المضافة للقطاع الزراعة (مليون دولار) (2)	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعة في GDP % (3)	القيمة المضافة للقطاع الصناعة (مليون دولار) (4)	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعة في GDP % (5)	القيمة المضافة للقطاع الخدمات (مليون دولار) (6)	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخدمات في GDP % (7)
2000	2,241,559	4.63	41,010,940	84.80	5,251,929	10.86

16.08	5,818,855	77.42	28,007,639	6.93	2,507,372	2001
17.82	5,866,242	74.16	24,419,036	8.56	2,819,555	2002
21.80	4,778,797	70.84	15,528,852	8.41	1,842,641	2003
31.72	11,620,955	61.84	22,652,451	6.94	2,541,849	2004
30.02	15,028,572	63.61	31,845,629	6.89	3,447,915	2005
33.23	21,649,081	61.44	40,029,079	5.83	3,795,488	2006
35.42	31,462,762	60.11	53,397,921	4.93	4,379,221	2007
34.27	45,099,123	62.79	82,639,200	3.85	5,064,234	2008
43.54	48,612,701	51.99	58,050,544	5.23	5,839,616	2009
39.69	54,971,813	55.79	77,283,320	5.16	7,150,625	2010
33.48	62,192,902	62.55	116,182,753	4.56	8,477,193	2011
35.89	78,239,754	60.58	132,059,334	4.12	8,991,013	2012
37.96	89,076,497	57.69	135,366,057	4.77	11,188,556	2013
40.11	91,622,620	55.31	126,331,209	4.93	11,259,539	2014
51.25	85,471,155	45.34	75,615,860	4.19	6,990,950	2015
50.78	84,672,164	46.18	77,006,346	3.98	6,631,707	2016
47.03	88,055,435	51.33	96,098,228	2.98	5,572,960	2017
44.19	100,476,367	54.17	123,164,827	2.82	6,402,253	2018
44.42	103,790,755	53.11	124,082,737	3.77	8,808,100	2019
54.82	99,168,085	39.90	72,186,032	6.09	11,014,338	2020
42.62	89,366,737	54.61	114,510,439	3.28	6,876,213	2021
33.16	95,288,954	65.27	187,573,961	2.06	5,916,150	2022
43.67	117,414,818	53.96	145,089,519	3.11	8,351,529	2023

المصدر:-

- بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للسنوات (2000-2023)، صفحات متعددة.
- الاعمدة (3، 5، 7) من إعداد الباحث.

وبناءً على ما تقدم، يظهر بأنَّ وضع استراتيجية من قبل الدولة للتنويع الاقتصادي يكون هدفها الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية، خصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، فضلاً عن القطاعات الخدمية، كالسياحة والنقل من أجل رفع مساهمة تلك القطاعات في الـ GDP، وفي الإيرادات العامة، مما سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، ومن ثم حماية اقتصاد البلد من التأثيرات الداخلية والخارجية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي سيؤثر إيجاباً في التنمية المستدامة.

ثانياً: انتاجية العمالة في القطاعات الاقتصادية.

إنَّ إنتاجية العمل هي هدف تسعى اليه كل منشأة من خلال زيادة الانتاج خلال مدة زمنية، أو من خلال تخفيض نفقات العمل المخصصة لإنتاج كمية معينة من السلع خلال مدة زمنية[16].

ويتضح من بيانات الجدول(2) أنَّ انتاجية العمل في القطاع الزراعة اتسمت بالتذبذب خلال المدة (2000–2023)، إذ بلغت (1373) دولار عام 2000، وبلغت ادنى مستوى لها (1077) دولار عام 2003، ويعود ذلك إلى عدة اسباب منها ارتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي، وانخفاض كفاءتها التقنية نظراً لضعف استخدام التقنية الحديثة في العمليات الانتاجية المختلفة من المكننة وخدمات الإرشاد والتسويق، فضلاً عن ضعف الاستشارات الزراعية، ناهيك عن الظروف المناخية غير المواتية والتذبذب في سقوط الأمطار وعدم انتظامها وموجات الجفاف، وفيما كان أعلى مستوى لها في عام 2013؛ إذ بلغت (6169) دولار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الناتج في القطاع الزراعي، وثبات عدد العاملين في القطاع الزراعي.

أما انتاجية العمل في القطاع الصناعي فقد اتسمت بالتذبذب خلال المدة (2000–2023)؛ إذ بلغت (34,783) دولار عام 2000، وبلغت أدنى مستوى لها (12,562) دولار عام 2003، ويعود ذلك إلى الزيادة الحاصلة في عدد العاملين في القطاع الصناعي، وتدني كفاءتها، وقِدَم خطوط الانتاج، والتقنيات المستخدمة، فضلاً عن توقف أغلب المصانع عن العمل بفعل الحروب، وضعف برامج التدريب، وفيما كان أعلى مستوى لها في عام 2012، إذ بلغت (71,702) دولار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الناتج وثبات عدد العاملين في القطاع الصناعي.

أما انتاجية العمل في القطاع الخدمات فقد اتسمت بالتذبذب طيلة المدة (2000–2023)؛ إذ بلغت (1827) دولار عام 2000، وبلغت أدنى مستوى لها (1445) دولار عام 2003، ويعود ذلك إلى

الزيادة الحاصلة في عدد العاملين في القطاع الخدمات أكبر من القيمة المضافة للقطاع الخدمات، وتدني كفاءتها التقنية، فضلاً عن الحروب والظروف الامنية التي مرَ بها العراق، وفيما كانت أعلى مستوى لها في عام 2013؛ إذ بلغت (18,919) دولار.

الجدول (2) انتاجية العمالة في القطاعات الاقتصادية للعراق خلال المدة (2000-2023)

السنوات (1)	انتاجية العمل في القطاع الزراعي (دولار) للعامل (2)	انتاجية العمل في القطاع الصناعي (دولار) للعامل (3)	انتاجية العمل في قطاع الخدمات (دولار) للعامل (4)
2000	1,373	34,783	1,827
2001	1,515	23,245	1,933
2002	1,676	20,526	1,839
2003	1.077	12,562	1,445
2004	1,476	18,497	3,330
2005	1,997	24,426	4,204
2006	2,209	28,935	5,968
2007	2,568	38,193	8,425
2008	2,994	56,423	11,872
2009	3,462	39,278	12,356
2010	4,253	49,012	13,653
2011	4,942	69,427	14,766
2012	5,158	71,702	17,871
2013	6,169	68,058	18,919
2014	5,954	59,464	18.081
2015	3,612	35,064	15,825
2016	3,419	33,234	15,235
2017	2,947	42,226	15,624
2018	3,352	53,213	16,964

2019	4,602	51,656	16,849
2020	5,526	30,937	17,144
2021	5,419	40,776	13,025
2022	3,563	59,399	13,178
2023	3,253	45,023	15,656

المصدر:

- انتظار عبد الواحد جعفر واخرون، استعمال طريقة (SURE) في تقدير معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهريا لتحديد الطلب على العمل في العراق للسنوات (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (70)، المجلد (18)، ايلول 2023.
- بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للمدة (2000-2023).
- الأعمدة (2، 3، 4) من إعداد الباحث.
- تم احتساب انتاجية العمل لكل قطاع من خلال قسمة القيمة المضافة لكل قطاع على العاملون لكل قطاع.

نستنتج مما سبق، إنَّ هيكل العمل الكلي قد تأثر خلال المدة المذكورة بالظروف غير المستقرة التي تتمثل بالظروف الامنية والمناخية التي عصفت بالاقتصاد العراقي، والتي نجم عنها تراجع كبير في مستوى كفاءة انتاجية العمل لجميع القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي من الناتج المحلي الإجمالي.

يشير الجدول (3) إلى أنَّ نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي تفوق نسبة مساهمة الاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP للمدة (2000-2023)، إذ نلحظ أنه في عام 2000 سجلت نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP حوالي (77.1%، 19.4%) على التوالي.

ولم يختلف الحال في عامي (2003 و2004)، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي، وانخفضت نسبة الاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP؛ إذ بلغت نسبة المساهمة للاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي حوالي (97.4%، 5.9%) على التوالي عام 2004، ويعزى ذلك إلى المساهمة الكبيرة للاستهلاك النهائي (الاستهلاك الخاص والحكومي) في تكوين الـ GDP، فضلاً عن انخفاض كفاءة الصرف المالي للإنفاق الاستثماري.

وبعد هذه المدة أخذت نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في تكوين الـ GDP بالانخفاض حتى عام 2007، مع ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP للعام نفسه، وهي (61.8%، 20.9%) على التوالي، ثم وصلت النسب بالعام الذي يليه حوالي (64.4%، 20.5%) على التوالي لعام 2009.

واستمرت نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في تكوين الـ GDP بالارتفاع حتى عام 2016، لتصل إلى (87.4%)، في حين انخفضت نسبة مساهمة الاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP إلى (10.7%) لعام 2016، ولكن بعد عام 2016 بدأت نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في تكوين الـ GDP بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى (59.7%) عام 2023، ثم أخذت نسبة مساهمة الاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP بالارتفاع تدريجي إلى (14.7%)، ويعزى ذلك إلى وجود الحافز على الانفاق الاستثماري.

الجدول (3) نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2023)

السنوات (1)	نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في GDP % (2)	نسبة مساهمة الاستثمار الاجمالي في GDP % (3)
2000	77.1	19.4
2001	78.8	18.4
2002	72.5	19.2
2003	97.1	4.4
2004	97.4	5.9
2005	84.9	20.3
2006	84.9	22.8
2007	61.8	20.9
2008	64.4	20.5
2009	68.6	24.3

25.9	63.1	2010
18.6	62.4	2011
21.03	65.6	2012
21.3	65.1	2013
22.6	70.7	2014
14.9	83.8	2015
10.7	87.4	2016
13.8	77.5	2017
11.8	70.5	2018
16.5	70.2	2019
20.2	82.2	2020
15.6	71.6	2021
15.7	66.3	2022
14.7	59.7	2023

المصدر:-

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2000-2024)، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، صفحات متعددة.
- الاعمدة (2، 3) من إعداد الباحث.

نستنتج مما سبق، إنَّ الاستهلاك النهائي يفوق الاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP خلال المدة المذكورة، ويعزى هذا الأمر إلى طبيعة الاقتصاد العراقي القائم على إيرادات النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل والموازنة العامة، مما يسمح بزيادة الإنفاق العام الاستهلاكي المرتبط بهذه الإيرادات، في حين يعاني الإنفاق الاستثماري من نقص الإنتاج المحلي وعدم كفاية الإنتاج لدعم هذا الطلب المتزايد الناتج عن زيادة الانفاق الاستهلاكي.

رابعاً: نسبة مساهمة الصادرات الزراعية والصناعية والخدمية في الناتج المحلي الاجمالي

من الجدول (4) يتضح أن الصادرات الزراعية خلال المدة (2000-2006) قد سجلت انخفاضاً واضحاً؛ إذ بلغت ادنى حد لها خلال تلك المدة وبمقدار (7) مليون دولار، ونسبة مساهمة

الصادرات الزراعية إلى الـ GDP تراوحت ما بين (0.001%- 0.003%) للمدة المذكورة، ويعزى ذلك الأمر إلى القصور الكبير في السياسات الزراعية التي يتبعها العراق من التخطيط والتنفيذ، وفضلاً عن عدم وجود أسواق معتمدة لتصدير المنتجات الزراعية، ناهيك عن انخفاض انتاجها وعدم وضوح واستقرار اسواقها التصديرية. أما المدة (2007-2023) فقد شهدت تطوراً في الصادرات الزراعية؛ إذ ارتفعت من (10) مليون دولار عام 2007 إلى (228) مليون دولار عام 2023، فضلاً عن ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات الزراعية إلى الـ GDP من (0.001%) عام 2007 إلى (0.08%) عام 2023، ويعزى ذلك الأمر إلى عدم استقرار الوضع الأمني، والظروف الجوية من شحة المياه والتصحر وقلة الامطار التي تؤثر بشكل سلبي على عدم كفاية الناتج الزراعي المحلي ومن ثم على الصادرات الزراعية.

أما الصادرات الصناعية فقد اتسمت بالتذبذب خلال المدة (2000-2023) على الرغم من أن طبيعة الاتجاه العام هو الارتفاع؛ إذ بلغت في عام 2000 (1) مليون دولار، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـ GDP حوالي (0.0002%) لعام نفسه، ثم أخذت الصادرات الصناعية بالارتفاع التدريجي حتى عام 2008 لتبلغ (191) مليون دولار، ونسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـ GDP بلغت (0.14%)، يعود ذلك إلى رفع العقوبات الدولية عن صادرات العراق، وفي عام2009 شهدت الصادرات الصناعية انخفاضاً بلغت حوالي (115) مليون دولار، بسبب ازمة الرهن العقاري وآثارها على اسواق النفط العالمية، ونسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـGDP بلغت (0.10%) عام 2009، ثم عاودت الصادرات الصناعية الارتفاع حتى وصلت إلى (273) مليون دولار عام 2012، ونسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـGDP بلغت (0.12%) عام 2012، في حين انخفضت الصادرات الصناعية بسبب هبوط اسعار النفط العالمية إلى (36) دولار لبرميل الواحد[17]، لتصبح عام 2016 (1) مليون دولار، ونسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـ GDP بلغت (0.0005%) لعام نفسه، ثم عاودت الصادرات الصناعية إلى الارتفاع لتصبح في عام 2018 (80) مليون دولار، ونسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـ GDP بلغت (0.35%) لعام نفسه، وبسبب جائحة كورونا واجراءات الحضر الصحية التي أثرت على أسواق العالمية انخفضت الصادرات الصناعية مرة اخرى وأصبحت في عام 2021 (2) مليون دولار، ونسبة

مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـGDP بلغت (0.0009%)، ثم عاودت الصادرات الصناعية الارتفاع حتى وصلت إلى (7) مليون دولار عام 2023، ونسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الـ GDP بلغت (0.002%) لعام نفسه بسبب انخفاض انتاج النفط الخام.

أما صادرات الخدمات فقد اتسمت بالتذبذب خلال المدة (2000–2023) على الرغم من كون طبيعة الاتجاه العام هو الارتفاع البسيط؛ إذ بلغت في عام 2000 (229.4) مليون دولار، وبلغت نسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الـGDP حوالي (0.04%) لعام نفسه، ثم أخذت صادرات الخدمات بالارتفاع التدريجي حتى عام 2010 لتبلغ (2،835.3) مليون دولار، وبلغت نسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الـGDP حوالي (2.10%) لعام نفسه، ويعزى هذا الامر إلى أن العراق يعد من البلدان المتلقية لأغلب انواع الخدمات لاسيما خدمات النقل، والتأمين، والخدمات المالية[18]، وفي عام 2011 شهدت صادرات الخدمات انخفاضاً طفيفاً بلغت حوالي (2،828) مليون دولار، ونسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الـGDP حوالي (1.52%) لعام نفسه، ولعل السبب يعود إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، فضلاً عن تراجع الصادرات بنسب كبيرة ومنها قطاع الخدمات، ومن ثم عاودت صادرات الخدمات الارتفاع حتى وصلت إلى (7،317.7) مليون دولار عام 2019، وبلغت نسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الـGDP حوالي (3.28%) لعام نفسه، ومن ثم انخفضت صادرات الخدمات مرة أخرى عام 2020 وتراجعها أقل من قبل وأصبحت (3،802.7) مليون دولار، ونسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الـGDP بلغت (2.08%)، وذلك نتيجة انتشار وباء كورونا (Covid-19) ، وما أحدثته من تدهور الاقتصادات العالمية، وتعطل قطاعات كثيرة وشلل أنشطة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن ثم انخفض الطلب الكلي على الخدمات والسلع، فضلاً عن انهيار اسعار النفط وانخفاضها إلى مستويات متدنية جداً، ومن ثم انخفضت حجم تجارة العراق بشكل عام؛ لأنَّ الدولة تعتمد على ايرادات النفط في تمويل قطاعاتها كافة، بما فيها قطاع الخدمات[19]، وفي عام 2022 فقد أصبحت صادرات الخدمات أعلى قيمة بمبلغ (9،034.0) مليون دولار، ويعزى هذا الأمر إلى بند السفر الذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة[20]، وبلغت بنسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الـ GDP حوالي(3.41%) لعام نفسه، إلا إنَّها تراجعت

للانخفاض مرة اخرى في عام 2023 لتصبح (8،702.7) مليون دولار، وبنسبة مساهمة صادرات الخدمات إلى الـGDP بلغت (3.42%).

الجدول (4) نسبة مساهمة الصادرات الزراعية والصناعية والخدمية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2023)

السنوات (1)	الصادرات الزراعية (مليون دولار) (2)	الصادرات الصناعية (مليون دولار) (3)	صادرات الخدمات (مليون دولار) (4)	GDP (مليون دولار) (5)	نسبة الصادرات الزراعية إلى (6) % GDP	نسبة الصادرات الصناعية إلى (7) % GDP	نسبة صادرات الخدمات إلى (8) % GDP
2000	7	1	229.4	483,642.5	0.001	0.0002	0.04
2001	7	2	428.8	361,764.3	0.001	0.0005	0.11
2002	7	2	259.9	329,284.5	0.002	0.0006	0.07
2003	7	155	470	219,215.6	0.003	0.07	0.21
2004	7	18	150	366,336.6	0.002	0.004	0.04
2005	7	15	355.2	500,651.0	0.001	0.002	0.07
2006	8	88	357	651,470.5	0.001	0.013	0.05
2007	10	119	861.3	888,370.5	0.001	0.013	0.09
2008	12	191	1,499.9	130,204.0	0.01	0.14	1.15
2009	54	115	2,198.9	111,300.4	0.05	0.10	1.97
2010	64	150	2,835.3	134,800.6	0.05	0.11	2.10
2011	43	231	2,828	185,749.7	0.02	0.12	1.52
2012	50	273	2,834.1	218,032.2	0.02	0.12	1.29
2013	44	262	2,804.2	232,497.2	0.02	0.11	1.20
2014	79	248	3,579	228,490.9	0.03	0.10	1.56
2015	70	149	5,033.1	171,136.0	0.04	0.08	2.94
2016	81	1	5,531.2	172,478.7	0.05	0.0005	1.29
2017	79	29	6,045.2	187,534.4	0.04	0.015	3.2

2018	77	80	5,570.8	227,511.7	0.03	0.35	2.44
2019	80	128	7,317.7	222,434.1	0.03	0.05	3.28
2020	120	92	3,802.7	182,454.8	0.06	0.05	2.08
2021	165	2	5,176.7	207,691.6	0.08	0.0009	2.49
2022	210	4	9,034.0	264,182.2	0.08	0.001	3.41
2023	228	7	8,702.7	253,881.8	0.08	0.002	3.42

المصدر :-

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2000-2024)، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، صفحات متعددة.
- البنك المركزي العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، النشرات السنوية (2000-2023)، سنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية (2000-2023)، سنوات متفرقة.
- الاعمدة (6، 7، 8) من إعداد الباحث.

نستنتج مما سبق، إنَّ هيكل التجارة الخارجية يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة في القطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام، الناجم عن ضعف بيئة الأعمال، وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف التنوع الاقتصادي، مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات.

المبحث الثالث: إمكانات الاصلاح المستقبلية: رؤى في إطار الفكر الاقتصادي

لقد أتضح من عرض مؤشرات التحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي، أن اقتصاد يصنف ضمن قائمة الدول ذات الأداء الضعيف، ويظهر ذلك من خلال انعدام التنويع الاقتصادي في موارد الموازنة العامة الذي اعتمدت بشكل كبير على القطاع النفطي، وضعف قدرته على المنافسة الدولية بسبب انخفاض الإنتاجية، وارتفاع التكاليف الانتاج، وضعف الاستخدام التكنولوجي الذي يمثل التحدي الأكبر بالنسبة لكل الاقتصاديات، وتراجع كبير في الاستثمار الإجمالي، بسبب الخلل في استثمار الموارد المتاحة، وكلما كان الوضع مستقراً سياسياً وأمنياً واقتصادياً، كانت هناك برامج تنموية ناجحة بعيدة عن تغلغل ظاهرة الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة.

لغرض تهيئة الأرضية المناسبة لإمكانات الاصلاح المستقبلية والتحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي، لابد من العمل على رؤية متكاملة في إطار الفكر الاقتصادي المعاصر الذي يركز على تحقيق التحول الهيكلي في بنية القطاعات الاقتصادية وتطوير دور القطاع الخاص، وزيادة كفاءته من خلال تهيئة البنية المؤسساتية، ومؤسسات السوق المنظمة لعمل القطاع الخاص، فضلاً عن تشريع قوانين مكافحة الاحتكار، وحماية المستهلك وحقوق العاملين في هذا القطاع؛ ولكي يأخذ هذا القطاع حيزاً متميزاً يسهم في تنويع الاقتصاد العراقي لابد من العمل على تحقيق حزمة من الاصلاحات وكما يأتي:

أولاً: تنويع القاعدة الاقتصادية:

إنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي، ويتأثر نموه صعوداً ونزولاً بأداء ذلك القطاع لذا فأن عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تتضمن تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالأخص قطاعي الزراعة والصناعة، فضلاً عن تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية، وأن الهدف من تنويع القاعدة الاقتصادية هو التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول نحو اقتصاد متنوع تصبح فيه الضريبة هي الأساس في تمويل الميزانية الحكومية، وليس الموارد النفطية بصورة رئيسية[21].

ويمكن تحديد الأسس والسياسات التي تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية بما يأتي:

1- تطوير الصناعات التحويلية التي تتمثل بالبتروكيماويات والصناعات الغذائية؛ لما لهما من أثر في إيجاد فرص العمل فضلا عن توفر مقومات نجاحها في الاقتصاد العراقي.
2- تطوير قطاع الخدمات عن طريق القروض الميسرة فضلا عن بناء منظومة خدمات رقمية وتعزيز التحول الرقمي والتجارة الالكترونية والخدمات السحابية.
3- بناء حاضنات الاعمال لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها في الجوانب الاستشارية والمالية.
4- تحفيز بيئة الاستثمار في العراق وتنظيم مدن ومعارض استثمارية فضلا عن تعزيز الدعم الاستشاري والتمويلي.

ثانياً: الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى داخل البلد:

إنَّ الابتكار ونقل التكنولوجيا يعدان من المحركات الاساسية لعملية التنمية، ومن أجل دعم الابتكار تقوم الحكومة بالمشاركة مع القطاع الخاص والجامعات في تمويل عمليات البحث والتطوير وتشجيعها، أما نقل التكنولوجيا إلى داخل البلد فيتم بواسطة الاستثمار الاجنبي، فضلاً عن شراء تراخيص المنتجات الاجنبية والابتكارات لإنشاء الصناعات على أساسها في داخل البلد[22].

ويمكن تحديد الأسس والسياسات التي تضمن الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى داخل البلد بما يأتي:

1- تطوير منظومة التعليم المهني، وتشجيع التدريب على المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة لتكون منطلقاً لبناء مشاريع متوسطة وكبيرة في الأجل الطويل.

2- تأسيس مراكز وطنية لتشجيع الابتكار ودعم المنتجين بما يسهم في تطوير المشاريع الإنتاجية.

3- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي والتركيز عن طريق العقود والاتفاقيات على نقل التكنولوجيا مع مراقبة التنفيذ.

4- تشجيع المصارف الحكومية والأهلية على توفير التمويل المناسب للمشاريع الابتكارية.

ثالثاً: تنمية الصادرات غير النفطية:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية الاقتصادية، داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات النفط قدر المستطاع؛ إذ أنَّ الصادرات النفطية تصل احيانا إلى (99%) من اجمالي الصادرات، وهذا يشير إلى ان قطاع التصدير يعاني من اختلال هيكلي كبير متمثل بهينة مورد وحيد وهو النفط من إجمالي الصادرات العراقية، وحالة كهذه تتطلب السعي الحثيث لتنويع الصادرات لاسيما الصادرات غير النفطية: وتشمل (التمور واللحوم بأنواعها ومنتجات الالبان والبيض والحبوب، والمشروبات والوقود المعدنية والزيوت والشحوم والمواد الكيميائية والسلع المصنوعة، والأسمدة والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة والبتروكيمياويات وغيرها)، ويعتمد تطبيق هذه الألية على عملية تأهيل القطاعات المنتجة والمشاريع

القائمة واستحداث اخرى، ويتطلب ذلك الاعتماد على عملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[23]، ومن خلال الآتي[24]:

1- تأهيل الاقتصاد الوطني.

2- تأهيل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

3- تفعيل دور القطاع الخاص.

4- اعتماد سياسة لاستقطاب رؤوس الاموال والمستثمرين الاجانب.

5- دعم انتاج السلع الصناعية والزراعية المؤهلة لدخول ميدان التصدير.

الاستنتاجات:

1- أظهر التحليل أن نمط النمو القائم على الريع النفطي في العراق لم يفضِ فقط إلى اختلالات هيكلية، بل قام بتعطيل آليات السوق، وأضعف الحوافز لتطوير قطاع إنتاجي حقيقي، مما يجعل عملية الاصلاح غير مرتبطة بالجوانب الفنية والاقتصادية فقط، بل يحتاج إلى إصلاح سياسي ومؤسسي مسبق.

2- إنَّ العراق دولة ريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع النفطي كمصدر للدخل؛ وذلك لارتفاع مساهمة قطاع النفط في تكوين الـ GDP التي تصل إلى أكثر من (50%).

3- أن الاستهلاك النهائي يفوق الاستثمار الاجمالي في تكوين الـ GDP؛ بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي القائم على إيرادات النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل والموازنة العامة، مما يسمح بزيادة الإنفاق العام الاستهلاكي المرتبط بهذه الإيرادات، ومن جهة أخرى يعاني الإنفاق الاستثماري من نقص الإنتاج المحلي، فضلاً عن عدم كفاية الإنتاج لدعم هذا الطلب المتزايد الناتج عن زيادة الانفاق الاستهلاكي.

4- كانت متوسط مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية حوالي (4.9%، 59.3%، 36.4%) على التوالي، كما ان الايرادات النفطية تشكل أكثر من (90%) من إجمالي ايرادات الموازنة العامة.

5- أبرزت الدراسة أهمية سوق العمل في إحداث التحول الهيكلي لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتعظيم إنتاجية العمالة في القطاعات الاقتصادية، وأن سوق العمل العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في توزيع القوى العاملة.

التوصيات:

1- معالجة الاختلال الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي من خلال الحد من الاعتماد على النفط واتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي، وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الصناعة، والخدمات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

2- إنشاء صناديق سيادية استثمارية تمول من الفوائض المالية للموازنة العامة، واستغلال فترات ارتفاع اسعار النفط عالمياً بغية انجاح التنمية الموضوعة، وتعزيز وتطوير هيكل التجارة الخارجية(الصادرات الزراعية، الصادرات الصناعية، وصادرات الخدمات) للاقتصاد العراقي.

3- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة الاستثمارات الإنتاجية في العراق، مثل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، والسياحة)، لكي تزداد نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

4- ضرورة إعادة هيكلة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية بما يخدم عملية التطور الاقتصادي في العراق.

الهوامش :

(1) نور شدهان عداي وفلاح خلف علي، دور الانفاق الاستثماري العام في تعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد العراقي بعد عام 2003، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة التاسعة عشرة/ العدد الواحد والسبعون / لشهر كانون الاول/ سنة 2021، ص 84.

(2)Timmer, C. Peter and Akkus, Selvin, The Structural Transformation as a Pathway Out of Poverty: Analytics, Empirics and Politics (July 23, 2008). Center for Global Development Working Paper No. 150, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1213154, P.5.

(3) عبد الوهاب ذنون سعدون، تحليل وتقييم الأداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي "تركيا أنموذجا، تنمية الرافدين، العدد 123، المجلد 38، 2019، ص 48.

(4) ربيع نصر، قياس التحول الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الرابع والسبعون – يونيو/ حزيران 2008 – السنة السابعة، ص 3.

(5) نور شدهان عداي وفلاح خلف علي، مصدر سابق، ص 84.

(6)MICHAEL P. TODARO & STEPHEN C. SMITH, ECONOMIC DEVELOPMENT, THIRTEENTH EDITION, library of Congress Cataloging in Publication Data, New York University, The George Washington University, (2020) ,p 122.

(7) ربيع نصر، مصدر سابق، ص (2–3).

(8) المصدر نفسه، ص (3–4).

(9)علي عبد القادر علي، تحليل الأداء التنموي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد السادس والخمسون – أكتوبر/تشرين أول 2006 – السنة الخامسة، ص (11–22).

(10) ربيع نصر، مصدر سابق، ص 4.

(11) غسان برهان الدين قلعاوي، رقابة الأداء، الطبعة الأولى، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1998، ص 176.

(12) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2008، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص(19 – 20).

(13) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2009، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص 13.

(14) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2022، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص 16.

(15) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2021، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص 22.

(16) زينب عبد الخضر حسان السعدي واخرون، قياس وتحليل انتاجية عنصر العمل في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2022)، مجلة كلية دجلة الجامعة/ دراسات ادارية واقتصادية، المجلد7، العدد 3 أيلول، 2024، ص 130.

(17) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2016، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص 75.

(18) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2010، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص56.

(19) روندك صادق نائف، واقع وآفاق تجارة الخدمات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010–2021)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة دهوك، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد (6)، العدد (1)، 2024، ص 707، https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR

(20) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2022، المصدر السابق، ص 51.

(21)محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ط 3، 2009، ص 467.

(22) المصدر نفسه، ص 482.

(23) مايح شبيب الشمري واخرون، سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2000–2020)، NTU Journal for Administrative and Human Sciences، 2024، ص 30.

(24) المصدر نفسه، ص 30

(23) مايح شبيب الشمري واخرون، سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2000–2020)، NTU Journal for Administrative and Human Sciences، 2024، ص 30.

(24) المصدر نفسه، ص 30

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. انتظار عبد الواحد جعفر واخرون، استعمال طريقة (SURE) في تقدير معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهريا لتحديد الطلب على العمل في العراق للسنوات (1990–2020)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (70)، المجلد (18)، ايلول 2023.
2. البنك المركزي العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (2000–2023).
3. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2008، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
4. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2009، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
5. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2010، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
6. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2016، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
7. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2021، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
8. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2022، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
9. بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للمدة (2000–2023).

10.ربيع نصر، قياس التحول الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الرابع والسبعون – يونيو/ حزيران 2008 – السنة السابعة.

11.روندك صادق نائف، واقع وآفاق تجارة الخدمات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010–2021)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة دهوك، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد (6)، العدد (1)، 2024، https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR

12.زينب عبد الخضر حسان السعدي واخرون، قياس وتحليل انتاجية عنصر العمل في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2022)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد7، العدد 3 أيلول، 2024.

13.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2000–2024)، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

14.عبد الوهاب ذنون سعدون، تحليل وتقييم الأداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي "تركيا أنموذجا، تنمية الرافدين، العدد 123، المجلد 38، 2019.

15.علي عبد القادر علي، تحليل الأداء التنموي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد السادس والخمسون – أكتوبر/تشرين أول 2006 – السنة الخامسة.

16.غسان برهان الدين قلعاوي، رقابة الأداء، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1998.

17.فلاح خلف علي، دور الانفاق الاستثماري العام في تعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد العراقي بعد عام 2003، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشرة، العدد الواحد والسبعون، لشهر كانون الأول، سنة 2021.

18.مايح شبيب الشمري واخرون، سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2000–2020)، NTU Journal for Administrative and Human Sciences، 2024

19.محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ط 3، 2009.

20.نور شدهان عداي، دور الانفاق الاستثماري العام في تعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد العراقي بعد عام 2003، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشرة، العدد الواحد والسبعون، كانون الاول، 2021.

21.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية (2000-2023).

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

1. MICHAEL P. TODARO & STEPHEN C. SMITH, ECONOMIC DEVELOPMENT, THIRTEENTH EDITION, library of Congress Cataloging in Publication Data, New York University, The George Washington University, (2020).
2. Timmer, C. Peter and Akkus, Selvin, The Structural Transformation as a Pathway Out of Poverty: Analytics, Empirics and Politics (July 23, 2008). Center for Global Development Working Paper No. 150, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1213154